Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/75/R.22/Rev.1
البند 10(د) من جدول الأعمال

23 April 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22–23 أبريل/نيسان 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية هايتي

من أجل

برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية

Document #: 257598
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز البرنامج		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة في هايتي	**3**
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع هايتي	**3**
الجزء الثاني –	**البرنامج**	**5**
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	**5**
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	**6**
جيم –	عناصر البرنامج	**6**
دال –	التكاليف والتمويل	**9**
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	**12**
واو –	التنظيم والإدارة	**13**
زاي –	المبررات الاقتصادية	**14**
حاء –	المخاطر	**15**
طاء –	الأثر البيئي	**16**
ياء –	السمات الابتكارية	**16**
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**17**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**17**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING TO HAITI

الثاني – تمويل الصندوق السابق إلى هايتي

3 III. CADRE LOGIQUE (LOGICAL FRAMEWORK)

الثالث – الإطار المنطقي

7 IV. ORGANISATION ET GESTION (ORGANIZATION AND MANAGEMENT)

الرابع – التنظيم والإدارة

12 V. CRITERES D'ELIGIBILITE DES MICROPROJETS (ELIGIBILITY CRITERIA FOR MICROPROJECTS)

الخامس – معايير التأهيل للمشروعات الصغيرة

15 VI. DECLENCHEURS POUR LE PASSAGE ENTRE PHASES (TRIGGERS TO ENTER THE SUCCESSIVE PHASES)

لسادس – محفزات الدخول في مراحل لاحقة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	غورد هايتي
1.00 دولار أمريكي	=	26 غورد
1.00 غورد	=	0.0384 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية هايتي

1 أكتوبر/تشرين الأول – 30 سبتمبر/أيلول

خريطة منطقة البرنامج

HAITI

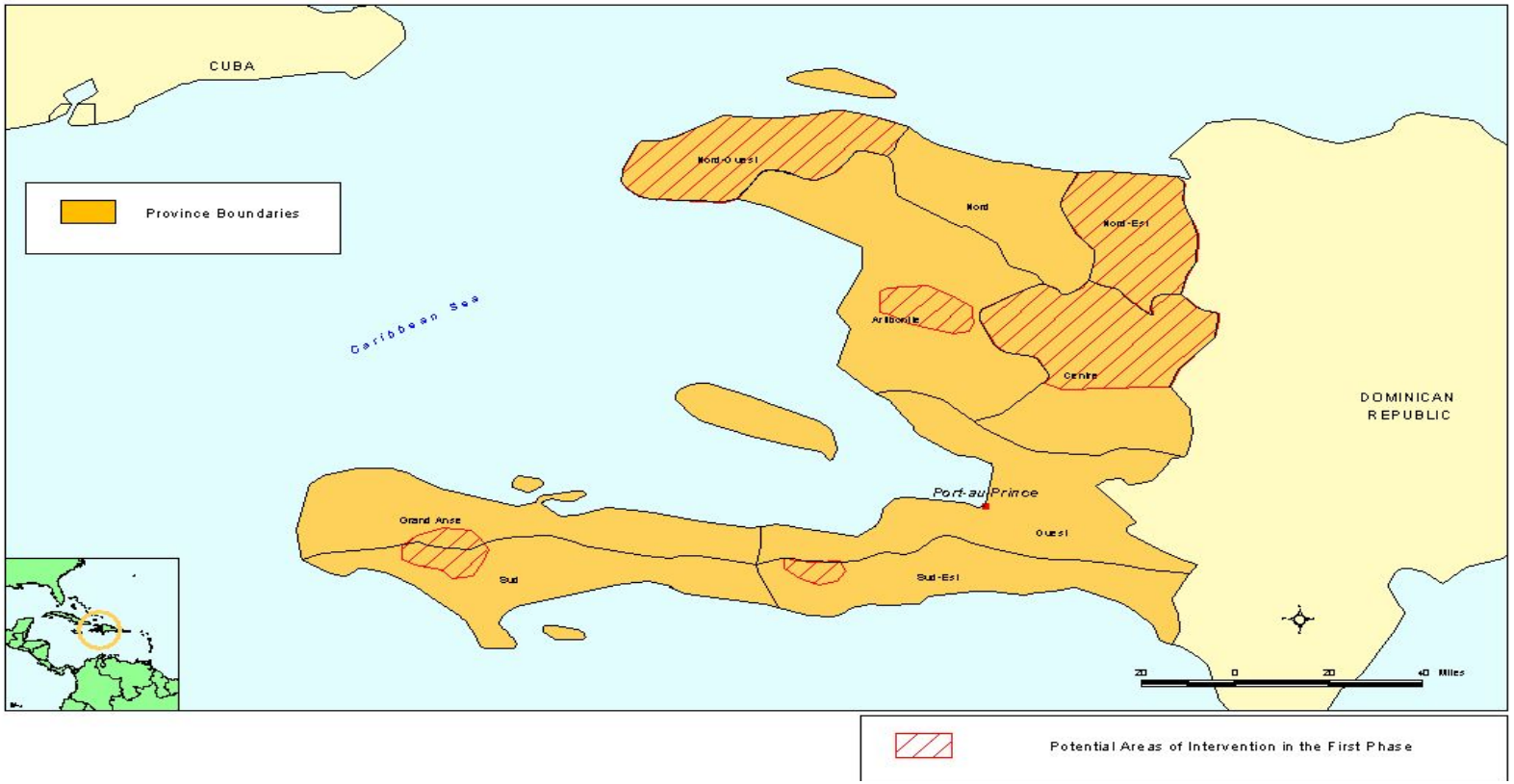

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية هايتي

برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية هايتي
الوكالة المنفذة:	صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية
التكلفة الكلية للبرنامج:	28.1 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	4.17 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 21.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
مساهمة المقترض:	2.1 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.3 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟

يجمع البرنامج بين حوار السياسات والمساندة المؤسسية للتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر على المستوى الوطني مع أنشطة ميدانية في المناطق الأفقر من مقاطعات مختارة. وسيعمل البرنامج على إنشاء آليات استهداف للوصول إلى فقراء الريف مع التأكيد على أكثر المجموعات تهميشا والمناطق المغلقة. وسيكون المستفيدون من صغار المزارعين المعدمين والنساء والشباب وستمتد أنشطة المشروع إلى منظماتهم الاقتصادية ومجموعات النساء ومؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة. وخلال عشر سنوات سيصل المشروع إلى حوالي 80 كوميونا و600 مجتمع محلي آخر، بمجموع عدد سكان يبلغ 000 500 نسمة تستفيد غالبيتهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

من هم الفقراء؟

إن الافتقار إلى الخدمات العامة الأساسية (الصحة والتعليم والعدل) وضعف البنية الأساسية (الطرق والكهرباء والاتصالات) والانعزال المادي والإقصاء السياسي والاجتماعي يجعل الأوضاع المعيشية في المناطق الريفية صعبة بصورة خاصة. وهناك عوامل كثيرة للفقر تتعلق بالبيئة المادية والاجتماعية الاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية. وبصورة خاصة، هناك تدهور متسارع في الموارد الطبيعية وعدم رسملة المزارع وصغر مساحة الحيازات وندرة الائتمان والتكلفة العالية للإقراض النقدي يقترن بها عدم الوعي بتوافر التكنولوجيات والقيود على نوعية والإمداد بالمدخلات الزراعية والافتقار إلى خدمات المساندة. وهناك آثار ضارة مترتبة على الفقر وخاصة على النساء في أنشطتهن المنزلية وجهودهن من أجل بقاء أسرهن. وتعاني النساء من التفرقة الشديدة في إدارة المجتمعات المحلية والشؤون العامة وليس لديهن سلطة اتخاذ القرارات، حتى في المسائل التي تتعلق بهن.

ماذا سيفعل البرنامج لهم؟

سيساهم البرنامج في خفض حدة الفقر من خلال تنويع وزيادة الدخل على أساس مستدام وتحسين الأمن الغذائي مما يؤدى إلى إدارة أفضل ومستدامة للموارد الطبيعية. وسيكون النهج قائما على إيلاء الأهمية للجنسين باعتباره جزءا متكاملا من اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة البرنامج. وسيقوم البرنامج على وجه محدد: (i) بدعم القدرات المحلية والقطري لتخطيط التنمية وإدارتها بمشاركة المنظمات القاعدية التي ستشكل المحور المركزي للبرنامج؛ (ii) مساندة المبادرات لإعادة رسملة المزارع وتكثيف وتنوع الإنتاج الزراعي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتجهيز المنتجات وتسويقها وتحسين البنية الأساسية الريفية ومشروعات الخدمات والأعمال غير الزراعية الصغيرة وما إلى ذلك؛ (iii) تيسير حصول فقراء الريف المستهدفين على الخدمات المالية المستدامة، ولا سيما أكثر المجموعات تهميشا.

كيف يساهم المستفيدون في البرنامج؟

إن مساهمة أكثر المجموعات ضعفا من فقراء الريف في تخطيط التنمية المحلية وإدارتها هو سبب وجود البرنامج. وتشمل منهجية المشاركة تدريب موظفي المشروع والشركاء من القطاعين الخاص والعام والمستفيدين ودعم الحوار بين المستفيدين والحكومات المحلية. وسيشترك المستفيدون في التشخيص الاجتماعي الاقتصادي لمجتمعاتهم المحلية، وفي إدارة المشروعات، وحتى وضع خطط تنمية المجتمعات المحلية. وسيقوم البرنامج بتمويل المبادرات الإنتاجية للمستفيدين من خلال ترتيبات تعاقدية توضح حقوقهم ومسؤولياتهم. وسيقوم المستفيدون بإنشاء مؤسسات للائتمانات والمدخرات الخاصة بهم من خلال تسديد حصصهم. وسيجري تمثيلهم في لجنتي البرنامج الرئيسيتين التوجيهية والاستشارية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية هايتي
من أجل
برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية هايتي بما قيمته 17.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 21.7 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق. إن التركيز الأساسي والسمات الابتكارية للبرنامج هو نطاقه القطري على أساس التنمية الريفية وحوار السياسات لخفض حدة الفقر والمساندة المؤسسية التي تجمع أنشطة ميدانية في أكثر المناطق فقراً من مقاطعات مختارة. ومن خلال تنفيذ تدريجي ومرن لأنشطته، يقوم البرنامج باختبار منهج المشاركة الفعالة الموجهة لتلبية الطلبات والتوسع فيه القائم على المبادرات الإنتاجية الريفية المحلية، وإنشاء صندوق وقطري لتمويل هذه المبادرات وتطوير مؤسسات لتمويل المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تحتل جمهورية هايتي (000 28 كيلومتر مربع) الثلث الغربي من جزيرة هسبانيولا التي تتقاسمها مع الجمهورية الدومينيكية. وتقع بين البحر الكاريبي وشمال المحيط الأطلسي ومعظم أراضيها جبلية (75% من امتدادها). وينقسم البلد إلى تسع مقاطعات تتألف من 133 كوميونا ينقسم كل منها إلى أقسام. ويقدر عدد السكان بحوالي 7.8 مليون نسمة (1999)، ومتوسط كثافة السكان تصل إلى280 نسمة في الكيلومتر المربع والناتج القومي الإجمالي للفرد 460 دولار أمريكي (1999) وتعتبر هايتي من أكثر البلدان كثافة في السكان ومن أفقر البلدان في نصف الكرة الغربي.

2 - لم يكن النمو الاقتصادي في الفترة 1996–2000 كافياً ليتخطى نمو عدد السكان السنوي الذي يبلغ 2% تقريبا. وفي الفترة 1999–2000، لم يتغير الناتج القومي الإجمالي للفرد عن مستوى الفترة 1995–1996 وهو أقل بشكل كبير

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

عن مستوى بداية العقد. وتظل الزراعة القطاع المسيطر في الاقتصاد ويمثل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي و 70% من القوى العاملة. ومعظم المحاصيل مثل الأرز والقمح والذرة والدخن والفاصوليا هي محاصيل كفاف؛ أما البن، الذي ينتج في المزارع الكبيرة، فهو المحصول الرئيسي للتصدير تتبعه الزيوت العطرية. ويبلغ متوسط حجم المزرعة أقل من هكتار واحد، نتيجة لضغط عدد السكان، وتجري زراعة الأراضي الحدية، ولاسيما المنحدرات الشديدة، مما يؤدي إلى إزالة الغابات وتآكل التربة. والإنتاجية منخفضة ويرجع ذلك إلى إجهاد التربة واستخدام تقنيات زراعة تضر بالبيئة غالبا. وتفتقر المشروعات الفردية الصغيرة، ومعظمها يتعلق بتجهيز المنتجات الزراعية، إلى المهارات والتكنولوجيا الحديثة ومعلومات السوق. وبصورة عامة، تخضع التنمية الريفية إلى قيود شديدة من خلال عدم كفاية البنية الأساسية وتكاليف العمليات التجارية المرتفعة وصعوبة الحصول على خدمات مالية.

3 - إن الجهات الفاعلة الرئيسية لتنفيذ البرنامج والقطاعات الريفية والمالية هي: (i) صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية، وهي وكالة إنمائية مستقلة للتمويل أنشئت في عام 1991 تحت إشراف وزارة الاقتصاد والمالية. وتقوم بدور أساسي في مكافحة الفقر من خلال تمويل مشروعات لتحسين أوضاع معيشة السكان المحرومين في المناطق الحضرية والريفية ولزيادة قدرتهم الإنتاجية. ويمول أساساً مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي، وبيّن قدرة على تنفيذ المشروعات (بحوالي 55 مليون دولار أمريكي في السنوات الخمس الماضية) وإدارة الديون الخارجية. وتجري مفاوضات بشأن قروض جديدة من هاتين المؤسستين وكذلك بذل جهود لجذب الجهات المانحة الجديدة، ولاسيما المؤسسة الألمانية للائتمان من أجل التعمير؛ (ii) المنظمات القاعدية والروابط المهنية باعتبارها من المستفيدين من البرنامج؛ (iii) الشركاء من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛ (iv) الكوميونات، لدورها في التنمية المحلية؛ (v) الوزارات التالية على المستوى المركزي أو المحلي: وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي؛ (vi) المصرف المركزي (مصرف جمهورية هايتي) والنظام المصرفي ومؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.

4 - وبينما يؤثر الفقر على البلد بكامله، يتضح أكثر في المناطق الريفية، حيث يعيش 70% من مجموع السكان تقريبا ولا يتجاوز متوسط دخل الفرد 100 دولار أمريكي (بالمقارنة بمبلغ 250 دولار أمريكي للبلد ككل). وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن 80% من سكان الريف يعيشون تحت خط الفقر. إن أوضاع المعيشة في المناطق الريفية شاقة بصورة خاصة بسبب غياب أو عدم الحصول على الخدمات العامة الأساسية (الصحة والتعليم والعدل) وبسبب الافتقار إلى البنية الأساسية (الطرق والكهرباء وشبكات الاتصالات). ويفاقم من أوضاع معيشة الفقراء البعد المادي والإقصاء السياسي والاجتماعي في المناطق الريفية. إن المؤشرات الاجتماعية لهايتي هي الأكثر انخفاضا في نصف الكرة الشمالي: الانتشار الواسع لمرض السل؛ وتعتبر الملاريا متوطنة ويتعرض لها أكثر من 80% من السكان؛ وتنتشر الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وتزداد نسبة الأشخاص المصابين بمرض الإيدز؛ ولاسيما النساء الحوامل؛ ونسبة الالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية منخفضة جدا (37%). وباختصار، فإن الفقر ظاهرة منتشرة في هايتي ولاسيما في المناطق الريفية.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - **العمليات**. منذ عام 1978، موّل الصندوق خمسة مشروعات في هايتي: مشروع شبكات الري والتنمية الزراعية (HA-004)؛ مشروع التنمية الريفية في الإقليم الشمالي (HA-126)؛ مشروع تكثيف المحاصيل الغذائية (HA-088). أما مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة (HA-241) ومشروع تكثيف المحاصيل الغذائية، المرحلة الثانية (HA-496) فما زالا مستمرين.

6 - **الدروس المكتسبة**. يمكن إيجاز الدروس الرئيسية من مشروعات الصندوق الأخرى والسياق الوطني كما يلي: (i) *عامة*. قد تؤثر التغييرات في السياسة الاقتصادية (تحرير الأنشطة والأسعار) والإطار المؤسسي (اللامركزية وإعادة تعريف وظائف الدولة على المستويين المركزي والمحلي) تأثيرا إيجابيا على التنمية المحلية في ظل حد أدنى من الاستقرار السياسي؛ (ii) *المنظمات القاعدية والمشاركة*. إن المستفيدين من المشروع، ولاسيما النساء، يستفيدون من مناهج مشاركة المجموعات إلى حد أن نقل المسؤولية إلى المجموعات يمكن أن يكون هدفا واضحا منذ بداية المشروع. إن التدريب وتعلّم القراءة والكتابة ضروري لاشتراك السكان. (iii) *الخدمات المالية*. فشلت عمليات الصندوق السابقة – بما في ذلك تنفيذ الائتمانات، مباشرة أو من خلال عملاء عموميين، على أساس الاسترداد وتلبية الاحتياجات الريفية والاستدامة. ومن الملائم مساندة مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة – برأس مال مباشر وإدارته من قبل المستفيدين؛ (iv) *البرمجة المرنة*. إن المشاركة الفعالة للمنظمات القاعدية على المستوى المحلي تتطلب تنفيذاً تدريجياً ومرناً للأنشطة لتتكيف مع المستوى البشري والاجتماعي وكذلك مع الأوضاع المؤسسية والاقتصادية المتغيرة. ولمؤازرة عملية المشاركة الكاملة، هناك حاجة إلى مرحلة اختبار تعقبها مرحلة توسع ومرحلة توحيد؛ (v) *الإنتاج والتسويق*. يعتمد زيادة الدخل اعتماداً كبيراً على تحسين عمليات التسويق وخفض تكاليف المعاملات. وينبغي أن يكون هذا الجانب مركزياً في مفاهيم التنمية؛ (vi) *التنسيق والإدارة*. يتطلب تنسيق المشروع وهيكل الإدارة موظفين قليلين ولكن مؤهلين تأهيلا عاليا ونشطين مع استقلال إداري ومالي. وينبغي أن تركز على مساندة مبادرات المستفيدين والإدارة المالية ومراقبة الأنشطة والعمل الميداني التعاقدي للشركاء من القطاع الخاص والمنتمين إلى الرابطات.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع هايتي

7 - **السياسة الوطنية للقضاء على الفقر**. يولي إطار السياسة الاقتصادية للحكومة الأولوية لمكافحة الفقر وتوفير العناية الصحية الأساسية والتعليم الأولي والأمن الداخلي وصيانة البنية الأساسية. وبمساعدة الجهات المانحة الرئيسية، وضعت برامج للقضاء على الفقر تشمل: (i) برامج لخلق العمالة على نطاق كبير؛ (ii) تحسين الحصول على الخدمات الأساسية؛ (iii) إنشاء نظم لمساعدة أشد المجموعات ضعفا من خلال المنظمات غير الحكومية. (iv) تطوير الأنشطة القائمة على المشاركة. إن المشاريع الممولة من الصندوق مثل مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة ومشروع تكثيف المحاصيل الغذائية، المرحلة الثانية، هما جزءاً من برنامج تخفيف حدة الفقر هذا، وبالتوازي، استهلت عملية اللامركزية الإدارية مع إعادة تخصيص الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الحكومات المركزية والمحلية وعلى مستوى المقاطعات.

8 - **أنشـــطة القضـــاء على الفقر للجهات المانحة الرئيسية الأخرى.** في السنوات الأخيرة، تأثر صرف المعونة الإنمائـــية بعوامـــل مثل ضعف القدرة الإدارية للقطاع العام وتوقف الصرف من الجهات المانحة والتأخر في التصديق علـــى القـــروض الخارجية نظرا للإخفاق السياسي، وتأجيل المصروفات بعد نتائج الانتخابات في مايو/أيار 2000 التي حدثت بشأنها مشاكل. وفي عام 1999، بلغ صرف المنح والقروض الرسمية حوالي 360 مليون دولار أمريكي. وكانت الجهـــات المانحة الثنائية الرئيسية، على حسب أهميتها، هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا؛ وجاءت المساندة متعددة الأطراف الرئيسية من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

9 - وبالإضـــافة إلـــى تمويـــل مصـــرف التنمـــية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي لصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعـــية، يمول الاتحاد الأوروبي برامج مهمة للبنية الأساسية للطرق والأمن الغذائي والتنمية الإقليمية؛ وتشارك الوكالة الفرنسية للتنمية في مشروعات عديدة للبنية الأساسية (ولاسيما مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة) وتمول والوكالـــة الألمانية للتعاون التقني دعم القدرات المحلية في هنش وسان رافاييل. وفيما يتعلق بقطاع تمويل المشروعات الصـــغيرة، هناك برامج عديدة جارية يمولها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الكندية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي والصندوق (مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة ومشروع تكثيف المحاصيل الغذائية، المرحلة الثانية).

10 - **اســـتراتيجية الصـــندوق للـــتعاون مـــع هايتي.** تمخضت المناقشات التي تصدرتها وزارة الزراعة والموارد الطبيعـــية والتنمـــية الريفية والصندوق، التي تضمنت مؤسسات عامة أخرى والتعاون الدولي، عن عقد حلقة عمل عن الديناميكيات الجديدة للتنمية الريفية في هايتي والدور المحتمل للصندوق. ونتيجة لذلك أعيد تحديد استراتيجية الصندوق للـــبلد (وثـــيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، أكتوبر/تشرين الأول 1999) على ثلاثة محاور رئيسية: (i) على مستوى الحكومة، تدعيم الحوار بشأن سياسات التنمية الريفية والإدارة العليا والقضاء على الفقر الريفي؛ (ii) على مستوى سكان الريف، بينما يجري استهداف أفقر السكان، يكون التركيز على تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الدخل من خلال وضع آلية مناســـبة لتمويل مبادرات إنتاجية في المناطق الريفية؛ (iii) مواصلة مساندة القطاع الفرعي لشبكات الري الصغيرة. إن العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي: منهج المشاركة ودعم المنظمات القاعدية؛ التنمية الزراعية المستدامة وخفض حدة الفقر، مع تنوع مصادر الدخل؛ تكامل نهج مراعات إعتبارات الجنس؛ استهداف المناطق الأكثر فقرا والمجموعات الأكثر حرمانا.

11 - **الأساس المنطقي للبرنامج.** يستفيد البرنامج من دروس خبرة الصندوق التي تقع في إطار السياسة الاقتصادية للحكومـــة والاستراتيجية القطرية للصندوق للقضاء على الفقر في الريف. وعلى المستوى الوطني، سيجري إنشاء آلية ماليـــة للجمع بين الحوار بشأن السياسات والجوانب المؤسسية والتنظيمية بناءً على منهج ميداني. وسوف يتبع البرنامج نهـــج المشـــاركة الذي يتألف من قيام السكان أنفسهم بوضع خطط تنمية المجتمعات المحلية وذلك لتحديد المشروعات الصـــغيرة الإنتاجـــية. وســـتنفذ أنشـــطته بالمشاركة مع المجتمعات المحلية والمنظمات القاعدية مع تحول تدريجي في المسؤولية، ولاسيما في خدمات المساندة التعاقدية.

12 - **آلـــية الإقـــراض المـــرنة.** ســـيقوم تنفيذ البرنامج على أساس آلية الإقراض المرنة الى النهج باختبار النهج والمنهجيات وتكييفها. وتستجيب الآلية لطلبات المستفيدين وتضمن مشاركتهم ومسؤوليتهم في وضع الأنشطة وتشغيلها.

وستكون مدة المشروع عشر سنوات مقسمة إلى ثلاث مراحل: (i) المرحلة الأولى ثلاث سنوات لاختبار استراتيجية البرنامج، ولاسيما منهجية وضع خطط تنمية المجتمعات المحلية ومساندة المشروعات الصغيرة؛ (ii) المرحلة الثانية لمدة أربع سنوات لمواصلة الأنشطة؛ (iii) والمرحلة الثالثة لمدة ثلاث سنوات، لتوحيد وتحرير المجتمعات المحلية التي يجري مساندتها والمنظمات القاعدية ومؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.

الجزء الثاني- البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

13 - **منطقة البرنامج.** إن للبرنامج نطاق قطري على أساس السياسات والحوار مع الحكومة، ولكنه يركز على التدخلات في مقاطعات صغيرة في المناطق الريفية لبعض الأقسام والكوميونات. وسيجري اختيار هذه المناطق طبقا لمعايير مثل: حالة الفقر ووجود منظمات قاعدية ديناميكية ومقدمين محليين للخدمات وشركاء من أجل مساندة التنفيذ وكذلك التكميلية والتآزر مع المشروعات الأخرى التي ينفذها صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية و/أو يمولها الصندوق والجهات المانحة الأخرى. وسيجري استعراض المعدل الجغرافي للتوسع، آخذا في الاعتبار النتائج والآثار المتحققة، ومقدمي الخدمات وقدرة صندوق المساعدة على تقديم الخدمات. وقد تم اقتراح المقاطعات في الشمال الغربي والشمال الشرقي والهضبة الوسطى (الجزء الشمالي) ومستجمعات مياه شبكات الري الصغيرة التي قام بإصلاحها مشروع إصلاح شبكات الري الصغيرة كمرحلة أولى للبرنامج. وبمجرد اختيار أجزاء من هذه المقاطعات ومجتمعاتها المحلية، فإن أي توسع جغرافي سيحتاج إلى اتفاق كتابي بين صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

14 - **المجموعة المستهدفة.** إن المجموعة المستهدفة هي فقراء الريف مع تركيز على أكثر المجموعات حرمانا (من المعدمين أو شبه المعدمين والنساء والشباب) وأكثر المناطق نائية. وستولى عناية خاصة إلى النساء، اللآئي يبلغن أكثر من 65% من السكان في سن العمل ويمتلكن حوالي 30% من المزارع، نظرا لأنهن يعانين أكثر من الرجال من أوضاع المعيشة المتدهورة في المناطق الريفية. إن أنشطتهم المتعددة، التجارة البسيطة والزراعة والحرف اليدوية، تواجه عوامل كثيرة تحد من كفاءتهن مثل عدم ضمان حيازة الأرض والافتقار إلى التدريب والمعلومات والتكنولوجيات المناسبة والائتمانات. وسيجري أيضا استهداف القائمين على المشروعات الصغيرة، حيث يعوق من عملياتهم المشاكل التقنية أو المالية. وسيقوم البرنامج بمساندة المنتجين المرتبطين بالمنظمات القاعدية ومجموعات النساء والمؤسسات الريفية لتمويل المشروعات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ستستفيد الحكومات المحلية والوزارات المعنية (وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي) من برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية في دعم قدرتها على تصميم التنمية الريفية وسياسات القضاء على الفقر وتنفيذها على المستوى المحلي.

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

15 - إن هدف البرنامج هو المساهمة في خفض حدة الفقر في الريف من خلال زيادات مستدامة في الدخل وتعزيز الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، ولاسيما فيما بين أفقر الأسر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. إن أهداف البرنامج المحددة هي: (i) دعم القدرات المحلية والوطنية من أجل التخطيط على المستوى القاعدي وإدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستهلال المشروعات الصغيرة وتنفيذها؛ استيعاب التمويل الريفي؛ (ii) مساندة المبادرات الإنتاجية المحددة التي وضعت المجتمعات المحلية أولوياتها، وكذلك الأنشطة بين القطاعات المشتركة مما يضيف قيمة لهذه المبادرات من خلال خفض تكاليف العمليات التجارية والوصول الأفضل إلى معلومات السوق والتكنولوجيات الملائمة وتعزيز إقامة مشروعات صغيرة ريفية؛ (iii) تيسير الحصول على الخدمات المالية المستدامة لأسر فقراء الريف، ولاسيما النساء والمعدمون والشباب.

جيم - عناصر البرنامج

16 - يشمل البرنامج أربعة عناصر: (i) دعم القدرات المحلية؛ (ii) مساندة المبادرات الإنتاجية؛ (iii) مساندة المؤسسات الريفية لتمويل المشروعات الصغيرة؛ (iv) تنسيق البرنامج وإدارته. وتبلغ مدة تنفيذ البرنامج عشر سنوات.

17 - **دعم القدرات المحلية.** يهدف هذا العنصر إلى تعزيز التخطيط والإدارة ومهارات التفاوض للمنظمات القاعدية وكذلك الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية، العامة والخاصة، وذلك من أجل خلق أوضاع ملائمة للتنمية الريفية المحلية على أساس مشاركة كاملة بصورة عامة، وتوليد الدخل للمجموعة المستهدفة بصورة خاصة، ومن ثم البدء في عملية تنمية أكثر استدامة وتدار ذاتيا للمجتمعات المحلية الريفية.

18 - ومن أجل هذه الغاية، تشمل الأنشطة: (i) *دعم قدرات الإدارة للتنمية المحلية والريفية* من خلال مساندة التشخيص على مستوى المقاطعات، وعلى أساس معرفة الخبراء المحليين (ممثلو المنظمات القاعدية والمنظمات غير الحكومية والخدمات العامة وما إلى ذلك) ودراسات على المستوى القاعدي بشأن الفقر والنوع والاستهداف؛ توعية وإعلام ودعم قدرة الممثلين المحليين المختارين في الأقسام والكوميونات بمنهج المشاركة لبرنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية، والتخطيط المحلي وإدارة المشروعات ودعم القدرة الإدارية للمنظمات القاعدية؛ وإقامة منتديات للحوار على مستوى المقاطعة والكوميون، وتنظيم حلقات عمل سنوية للرصد والتقييم مع المجتمعات المحلية المستفيدة؛ وحلقات عمل وقطرية بشأن موضوعات التنمية الريفية مثل: التخطيط القائم على المشاركة والتنمية المحلية واللامركزية ونهج مراعاة تمايز الجنس والمشروعات الصغيرة الريفية وتمويل القروض الصغيرة الريفية وما إلى ذلك؛ جولات دراسية وتبادل الخبرات على المستويات القطرية والإقليمية والدولية؛ (ii) *الوعي والمعلومات/الاتصالات والتخطيط بالمشاركة وعمليات العرض* لسكان الريف وعملاء التنمية في كل مجتمع محلي مستهدف، بما في ذلك نقل المعلومات من خلال مجالس الكوميونات والمدارس؛ تنشيط الكوميونات؛ مساندة المجتمعات المحلية في إعداد خطط تنمية المجتمعات المحلية بواسطة القرويين. وستشمل كل خطة وحدة اجتماعية جغرافية متجانسة (المجتمع المحلي) ووثائق تكتب باللغة المحلية (الكريول) لتستخدمها المجتمعات المحلية وتستعرضها منتديات المشاورات في

الكومـيونات. وعلى أساس توصيات المنتديات، تظل المسؤولية النهائية للموافقة على الخطط في أيدي المكتب الإقليمي لصـندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية؛ أنشطة تدريب على نهج ومنهجية البرنامج للمجموعات المحلية؛ مساعدة دولية ووطنية من أجل مساندة التنفيذ؛ (iii) *محو الأمية الوظيفي* هو شرط أساسي لدعم قدرة المجتمعات المحلية التقنية والإداريـة وينبغي أن يحظى بالأسبقية على أنشطة بناء القدرات الأخرى للمجتمعات المحلية أو المجموعات. ويضمن برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية أن الأنشطة التشغيلية التي تنفذها الحكومة والمشروعات الأخرى ستفيد المجموعة المستهدفة، وإذا طلب ذلك، تعزيز مناهج لا مركزية ومستدامة مثل تدريب معلمي المجتمعات المحلية ويشـرف علـيها متخصصون في محو الأمية الوظيفي؛ (iv) *دعم المنظمات القاعدية* من خلال استعراض المنظمات الحالـية عـند بداية التدخل في كل منطقة؛ عمليات مسح لاحتياجات بناء القدرات للمنظمات القاعدية؛ جولات دراسية وتدريـب للمـنظمات القاعديـة المؤهلـة على أساس تقديم طلب إلى البرنامج وسيركز التدريب في المقام الأول على التخطيط وتسوية المنازعات ومهارات الاتصالات؛ وإدارة الحسابات والشؤون المالية؛ والموضوعات التقنية بما في ذلك الصحة الأساسية والتغذية ومعلومات عن مرض الإيدز من المؤسسات المتخصصة.

19 - **مساندة المبادرات الإنتاجية.** إن الهدف الشامل للعنصر هو مساندة المبادرات الإنتاجية المحددة والتي اختارها المستفيدون، في إطار التشخيص والتخطيط القائمين على المشاركة وخطط تنمية المجتمعات المحلية، ومن ثم المساهمة فـي التنمـية الذاتـية للمجتمعات المحلية الريفية. ومن أجل هذه الغاية، سيضع برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية آليات للمشاركة ولا مركزية لاختيار المشروعات الصغيرة الإنتاجية والموافقة عليها وتمويلها المشترك من خلال منح تتمشى معها ومساندة تنفيذ المشروعات الصغيرة من خلال أنشطة أفقية (نقل التكنولوجيا والمساندة التقنية والسوقية والبحوث التطبيقية).

20 - تـتوقع مجموعـتان رئيسيتان من الأنشطة تحت هذا العنصر: (i) *تمويل المبادرات الإنتاجية المحلية*، بما في ذلـك دراسـات مـا قبل الاستثمار للمشروعات الصغيرة وتحليل شامل للمستفيدين والتزامات الشركاء ووضع جداول للأعمال وميزانية قبل عرضها للتمويل من برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية؛ تمويل المشروعات الصـغيرة، بما في ذلك المساندة التقنية خلال التنفيذ (التدريب والرصد)؛ تقييم الأثر بعد انتهاء المشروعات الصغيرة. وستسـاهم المشـروعات الصـغيرة المؤهلة في زيادة وتنويع الإنتاج والدخل، وتحافظ أو تنشط قاعدة الإنتاج وتكافح التصحر، ويمكن تصنيفها كما يلي: بنية أساسية إنتاجية على مستويي البلدية والقسم الكوميوني والمشروعات الجماعية علـى مستوى المجتمع المحلي التي تعززها المنظمات القاعدية مع ربحية متوسطة إلى طويلة الأجل. أما المشروعات ذات الربحية قصيرة الأجل (التجارة والمشروعات الصغيرة وما إلى ذلك) ستمول من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصـغيرة ولـن تكـون مؤهلة للمنح المقابلة. أما المشروعات الاجتماعية (المدارس والمراكز الصحية وما إلى ذلك) الـواردة فـي خطـط تنمـية المجـتمعات المحلـية فسوف يمولها العنصر الاجتماعي لصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. وستشمل مساهمة المستفيدين نسبة 10–50% من تكاليف المشروعات الصغيرة المؤهلة في شكل عمالة أو مـواد للبـناء أو نقد أو الجمع بينها. وبناءً على تكاليف المشروع والربحية، يتوقع أن يكون متوسط المساهمة 20 في المائـة. وسيضـمن هـذا التزاما حقيقيا من القائمين على المشروعات الصغيرة وتخصيص موارد أكثر سلامة وإدارة الاسـتثمارات. إن إجراءات اختيار المشروعات الصغيرة وتمويلها وصرفها ستتسم بالشفافية مع وضع معايير للأهلية والاستبعاد، وسيجري وضع تفاصيل لها في الدليل التشغيلي لبرنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية؛ (ii

) *الأنشـطة القاعدية والمساندة*، بما في ذلك أنشطة مساندة للتسويق مثل عمليات مسح لتنوع الإنتاج وترابط مجموعات المنتجيـن مـع تجار الجملة والمصدرين وجمع بيانات عن السوق ونشرها من خلال الإذاعة وما إلى ذلك؛ أنشطة نقل التكنولوجـيا مثل دراسات الجدوى لشبكات مستجمعات المياه والري واستعراض وتعزيز التكنولوجيات المناسبة الحالية لصـغار المنتجيـن، وأنشطة البحوث المتعلقة بالمشروعات الصغيرة الممولة (تجارب في المزارع وعروض بيانية)؛ مسـاندة أنشـطة المشـروعات الصغيرة الريفية، بما في ذلك التدريب الحرفي وحلقات عمل تدريبية متنقلة وتخطيط الأعمـال الـتجارية وتيسـير حصول المشروعات الصغيرة على موارد رأس المال من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمصارف؛ والمساندة خلال التنفيذ.

21 - **مسـاندة المؤسسـات الريفية لتمويل المشروعات الصغيرة.** إن الهدف الشامل للعنصر هو تيسير الحصول المسـتدام للمجموعـة المسـتهدفة على الخدمات المالية (الادخارات والائتمان وتأمين المشروعات الصغيرة) المناسبة لاحتـياجاتها. وسوف تستهدف مقاطعات أو مناطق مختلفة على أساس تدريجي وبناءً على أولويات ناتجة عن عمليات مسح السوق.

22 - إن العناصـر الرئيسية للاستراتيجية والأنشطة المقترحة هي كما يلي: (i) *الدراسات الاستراتيجية والسوقية*: عمليات مسح للسوق لتحليل الأثر الحالي للخدمات المالية الحالية (الرسمية وغير الرسمية) والقدرة على حشد المدخرات والائـتمان واحتـياجات خدمـات التأمين وكذلك الفرصة المحتملة للسوق وفرص إنشاء مؤسسات لتمويل المشروعات الصـغيرة الجديـدة (مصـارف القرى)؛ دراسات أكثر لتحديد المناطق ملائمة لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة الجديـدة؛ المراجعة الحسابية لحوالي 100 مؤسسة حالية واختيار بعض منها ليسانده برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية؛ (ii) *مساندة إنشاء مؤسسات جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة*. سيجري إيلاء الأولوية إلى إنشاء مؤسسـات جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة في المناطق التي توجد فيها خدمات مالية محدودة أو لا توجد فيها على الإطـلاق. وستكون هذه الخدمات هي المصارف القريبة والتي سيديرها القرويون ذاتيا ويساهمون برأس المال فيها مع المنتجين وتكاليف المنتجات الموجهة إلى استهداف المجتمع المحلي بكامله، بما في ذلك أفقر أعضائه. وسيساند البرنامج بناء مكتب وشراء معدات صغيرة (خزينة وأثاث) ورأس المال العامل الأولي والمساعدة التقنية. وسينشئ أيضا صندوق أسهم لزيادة رأس مال مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة التي يجري مساعدتها والتي ستساند بطريقة غير مباشرة إنشاء اتحاد لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة؛ (iii) *دعم المؤسسات القائمة لتمويل المشروعات الصغيرة*. سيدعم الـبرنامج المؤسسـات القائمـة لتمويل المشروعات الصغيرة، على شرط أن تلبي معايير الأداء الموضوعة مع تنقيح القوانين المحلية وتحسين إجراءات الحسابات والإدارة والتدريب وتوريد معدات صغيرة والتسويق بالمشاركة والمراجعة الحسابية والارتباط بالقطاع المالي الرسمي وما إلى ذلك؛ (iv) *دعم موردي الخدمات المتخصصين*. هناك مستويان من الـتدخل لمـوردي الخدمات المتخصصين: (أ) المشغلون القريبون المسؤولون عن الرقابة الخارجية وتدريب مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة؛ (ب) المشغلون القطريون المسؤولون عن تدريب المدربين والمراجعة الحسابية المساهمة فـي مؤسسـات تمويـل المشروعات الصغيرة والمشغلين القريبين ووضع إجراءات للحسابات والإدارة ووضع قواعد بـيانات وصيانتها بشأن أداء وإنجازات مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة وما إلى ذلك. وسيتلقى موردو الخدمات هؤلاء، مع السلطات الإشرافية، مساعدة دولية وتدريب وكذلك مساهمة أولية في تكاليف المعدات والتشغيل (v) *المساندة المؤسسية للسلطات الإشرافية (وزارة الاقتصاد والمالية ومصرف جمهورية هايتي)*. التدريب وتبادل الخبرات؛ مساندة

في إعداد إطار قانوني وناظم مناسب لتمويل المشروعات الصغيرة؛ إنشاء نظام معلومات يتسم بالكفاءة يربط مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة التي يساندها البرنامج بوزارة الاقتصاد والمالية ومصرف جمهورية هايتي، من خلال دعم موردي الخدمات المتخصصين في مراقبة أنشطة مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة وإقامة قواعد بيانات؛ (vi) *التنسيق*. سيقوم أخصائي في تمويل المشروعات الصغيرة بالإشراف على تنفيذ هذا العنصر.

23 - **تنسيق البرنامج وإدارته.** إن الغرض هو ضمان التنسيق السليم وإدارة أنشطة وموارد البرنامج من قبل الوكالة المنفذة "صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية". والأنشطة الرئيسية هي: (i) *إنشاء وحدة مبادرات اقتصادية*. تلحق الوحدة الجديدة هذه مباشرة بالمديرية العامة لصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وستتألف من فريق رئيسي من أربعة فنيين. وستكون مسؤولة عن تنسيق وإدارة نشاط برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية؛ (ii) *مساندة الرقابة المالية والإدارية لبرنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية ورصده وتقييمه*. ستضطلع المديرية المالية والإدارية لصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية بالرقابة المالية والإدارية. وسيجري تكييف نظام الرصد والتقييم لاحتياجات البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك سيجري تنفيذ ثلاث عمليات مسح للتغذية (في بداية المدة ومنتصفها ونهايتها) واستعراضين (في نهاية كل مرحلة)؛ (iii) *الفروع الإقليمية لصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية*. يساند البرنامج إنشاء خمسة فروع إقليمية لصندوق المساعدة في المقاطعات مع تعيين موظفين أساسيين والمساهمة في نفقات المكاتب. وستؤدي هذه الفروع إلى دعم قدرة صندوق المساعدة على الاستجابة السريعة لطلبات المجتمعات المحلية الريفية وتحسين الإشراف على الأنشطة الميدانية وضمان المشاركة الكاملة للمجموعة المستهدفة.

دال - التكاليف والتمويل

24 - إن مجموع تكاليف البرنامج، بما في ذلك الطوارئ (17% من تكاليف الأساس)، مقدرة بمبلغ 28.1 مليون دولار أمريكي على مدى عشر سنوات، سيقدم الصندوق منها قرضا يبلغ 21.7 مليون دولار أمريكي (77%) وستساهم حكومة جمهورية هايتي بمبلغ 2.1 مليون دولار أمريكي (8%) والمستفيدون بمبلغ 4.3 مليون دولار أمريكي (15%). وسيبلغ عنصر النقد الأجنبي 15% من مجموع التكاليف. وستبلغ تكاليف المرحلة الأولى التي مدتها ثلاث سنوات 5.2 مليون دولار (18% من المجموع).

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – دعم القدرات المحلية	2 561	354	2 915	12	12
باء – مساندة المبادرات الإنتاجية	11 612	1 330	12 942	10	54
جيم – مساندة تمويل المشروعات الصغيرة الريفية	3 608	1 160	4 768	24	20
دال – تنسيق البرنامج وإدارته	2 610	901	3 512	26	15
مجموع التكاليف الأساسية	**20 391**	**3 746**	**24 136**	**16**	**100**
الطوارئ المادية	-	-	-	-	-
الطوارئ السعرية	3 447	570	4 017	14	17
التكاليف الكلية للبرنامج	**23 837**	**4 316**	**28 153**	**15**	**117**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية		المستفيدون		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف - دعم القدرات المحلية	2 786	81.9	337	9.9	67	2.0	214	6.3	3 404	12.1	405	2 785	214
باء - مساندة المبادرات الإنتاجية	10 394	68.1	—	—	4 160	27.2	711	4.7	15 265	54.2	1 550	13 004	711
جيم - مساندة تمويل المشروعات الصغيرة الريفية	4 870	90.2	—	—	116	2.1	415	7.7	5 402	19.2	1 333	3 654	415
دال - تنسيق البرنامج وإدارته	3 644	89.2	—	—	—	—	439	10.8	4 083	14.5	1 028	2 616	439
إجمالي الصرف	**21 695**	**77.1**	**337**	**1.2**	**4 342**	**15.4**	**1 779**	**6.3**	**28 153**	**100.0**	**4 316**	**22 058**	**1 779**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

25 - **التوريد** – سيجري توريد السلع والأعمال طبقا للمبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق. وسيجري استخدام خدمات الاستشاريين (المساعدة التقنية للمشروعات الصغيرة والعقود مع موردي الخدمات) طبقا للمبادئ التوجيهية للتوريد المطبقة في المؤسسة المتعاونة. أما شراء المركبات والمعدات فسيجري بتجميع الطلبات للحصول على أفضل الأسعار إلى أقصى حد ممكن. ويستحسن أن تنفذ الأشغال المدنية بمعرفة المحليين والحرفيين، باتباع القواعد التي وضعها صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية في دليل الإدارة والمحاسبة والشؤون المالية، وهو الدليل الذي أقره الصندوق. وسيتم شراء المركبات والسلع والمعدات التي تقدر تكاليفها بنحو ما يعادل 000 50 دولار أمريكي عن طريق عطاءات تنافسية قطرية، طبقا لإجراءات يرتضيها الصندوق والمؤسسة المتعاونة. أما المركبات التي تقل تكاليفها التقديرية عن 000 50 دولار أمريكي فتشترى محليا بالأمر المباشر، بعد الحصول على ثلاثة عروض على الأقل، وطبقا لإجراءات يرتضيها الصندوق والمؤسسة المتعاونة. وتطبق أيضا إجراءات الشراء محليا بالأمر المباشر بعد الحصول على ثلاثة عروض على الأقل على سلع المعدات التي تقدر تكاليفها التقديرية بما يعادل 000 5 دولار أمريكي وتقل عما يعادل 000 50 دولار أمريكي، طبقا للإجراءات التي توافق عليها المؤسسة المتعاونة والتي يرتضيها الصندوق. أما بالنسبة للسلع التي تقل قيمتها عما يعادل 000 5 دولار أمريكي فتشترى مباشرة من الأسواق، طبقا للشروط والأحكام التي توافق عليها المؤسسة المتعاونة.

26 - سيجري اختيار جميع موردي الخدمات من خلال إجراء مناقصات تنافسية قطرية أو مناقصات تنافسية محدودة بعد اختيار الشركاء المحتملين من خلال إجراءات بالمؤهلات المسبقة المعلن عنها في المجالات الموضوعية على المستوى القطري.

27 - **الصرف.** سيقوم المقترض بفتح حساب خاص بالدولار الأمريكي في مصرف جمهورية هايتي أو في مصرف تجاري في بورت أو برانس، على أساس الشروط والأوضاع التي يرتضيها الصندوق. وسيجري تشغيله بتوقيعي كل من المدير العام للبرنامج والمدير المالي والإداري لصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون المبلغ المرخص به هو 1.2 مليون دولار أمريكي. وبعد نفاذ مفعول القرض وعلى أساس طلب المقترض، سيقوم الصندوق بإيداع مبلغ 000 600 دولار أمريكي في حساب خاص. وسيرتفع هذا المبلغ إلى 000 600 دولار أمريكي بمجرد موافقة الصندوق على استعراض المرحلة الأولى. وسيقوم المقترض أيضا بفتح حساب للبرنامج في مصرف جمهورية هايتي أو مصرف تجاري مقبول من الصندوق، بالجورد الهايتي لتلقي الأموال المقابلة وسيقوم المقترض بإيداع ما يعادل 000 100 دولار أمريكي كشرط لنفاذ مفعول القرض.

28 - **الحسابات ومراجعة الحسابات.** ستعتمد المراقبة المالية للبرنامج على أحدث الإجراءات المحاسبية وعلى نظام حديث للإدارة الداخلية والرقابة المالية تحت مسؤولية المديرية المالية والإدارية لصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. وسيجري ضمان تنقيح الإجراءات المحاسبية الحالية لصندوق المساعدة ونظم الإدارة المستندة على الكمبيوتر والرقابة المالية خلال الأنشطة الأولى. وسيقوم مكتب وقطري متخصص بمساعدة صندوق المساعدة في هذه المسائل خلال التنفيذ وستخضع حسابات وإدارة البرنامج إلى مراجعة حسابية سنوية من قبل مكتب مراجعة حسابية

مستقل معروف إلى الصندوق ويختار من خلال مناقصة تنافسية دولية. وتستعرض المراجعة الحسابية السنوية وتتحقق من: (i) الحسابات والقوائم المالية لبرنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية؛ (ii) إجراءات رقابة الحسابات والإدارة المالية والداخلية؛ (iii) طلبات السحب وصرف الأموال وطلبات استرداد الأموال. وسيشمل تقرير المراجعة الحسابية آراء منفصلة عن كشوف الإنفاق وترتيبات التوريد التي تمت وعمليات الحساب الخاص وحسابات البرنامج. وسيجري وضع تفاصيل عن الآراء والمشورة بشأن نظم الرقابة الشاملة لإدارة البرنامج والإدارة الداخلية المالية في رسالة منفصلة إلى إدارة صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. وستقدم تقارير مراجعة الحسابات إلى الصندوق في فترة لا تتجاوز ستة أشهر بعد نهاية السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

29 - **الوكالة المنفذة**. سيكون صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الوكالة المنفذة للبرنامج. ولهذا الغرض سيجري إنشاء وحدة المبادرات الاقتصادية في مقر صندوق المساعدة في بورت أو برانس. وستكون الوحدة مسؤولة عن تنسيق وإدارة برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية وكذلك برامج أخرى تحت مسؤولية هذا البرنامج. وسترتبط مباشرة بالمدير العام لصندوق المساعدة وتعمل بالتعاون الوثيق مع المديريات الأخرى والفروع الإقليمية. وستتألف الوحدة من عدد محدود من الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا ولاسيما منسق البرنامج ومدير وحدة المبادرات الاقتصادية وثلاثة مهنيين لمساندة تنفيذ كل عنصر وموظف للرصد والتقييم وموظفين للخدمات.

30 - **الفروع الإقليمية**. إن إنشاء فروع إقليمية هو جزء من لا مركزية صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لانتقال الاختصاص في اتخاذ القرارات من المقر إلى مستوى المقاطعات. إن إنشاء هذه الفروع سييسر التبادل بين المقر والمنظمات القاعدية والمجتمعات المحلية التي يجري مساندتها والمقر. وستساهم الفروع في حملات الوعي والإعلام؛ رقابة الأنشطة الميدانية من قبل الشركاء المتعاقد معهم؛ الإشراف ومساندة المجتمعات المحلية وعملاء المنظمات القاعدية؛ الموافقة على تمويل المشروعات الصغيرة في إطار الحدود التي وضعها دليل العمليات؛ الإشراف على وضع خطط تنمية المجتمعات المحلية/مشروعات صغيرة وتنفيذها؛ المشاركة في دورات ومنتديات التقييم بالمشاركة على مستوى الكوميون والمقاطعة. ولتنفيذ هذه الأنشطة، سيجري توظيف فنيين لكل فرع.

31 - **مجلس إدارة صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية**. سيكون هذا الصندوق هو أعلى سلطة للبرنامج ومسؤول عن القرارات المتعلقة بالتوظيف والموافقة على الدليل التشغيلي ودليل برنامج العمل والميزانية وتمويل المشروعات الصغيرة وجوانب الرصد والتقييم وما إلى ذلك. وستدعى وزارة الزراعة إلى حضور إجتماعات مجلس الإدارة عندما تناقش مسائل برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية.

32 - **اللجان التقنية**. ستقوم هذه اللجان، التي يترأسها صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية، بتقديم المشورة إلى مجلس إدارة صندوق المساعدة والمدير العام. وستتناول اللجنة التقنية للمشروعات الإنتاجية مجالات دعم القدرة المحلية والنهج القائمة على المشاركة ودعم المشروعات الصغيرة. وتتألف من ممثلين عن الوزارات المعنية (وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية ووزارة البيئة ووزارة التخطيط والتعاون الخارجي) والمنظمات القاعدية

والمـنظمات غير الحكومية والمشروعات الأخرى في نفس الميدان. وستتابع اللجنة التقنية تمويل المشروعات الصغيرة فـيما يتعلق بعمليات عنصر تمويل المشروعات الصغيرة. وتتألف من ممثلين عن الهيئات الإشرافية والرقابية (وزارة الاقتصاد والمالية ومصرف جمهورية هايتي) ورابطة المصارف التجارية ومؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة التي يعززها البرنامج وروابطها المهنية.

33 - **منـتدى الجهات المانحة والحكومة والمستفيدين**. سيضمن صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الحوار الوثيق بين الجهات المانحة الداعمة للصندوق والحكومة والمستفيدين من خلال تنظيم اجتماعات سنوية وموقع الإنترنت ومنـتدى للحوار الإلكتروني. إن النطاق الرئيسي هو: (i) ضمان تناسق نهج وأنشطة المشروعات التي ينفذها صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالتخطيط المشترك وبناء قدرات المجتمعات المحلية والمجموعات وطرائق ومعايـير الأهلـية لمساندة المبادرات الإنتاجية؛ (ii) تعزيز التآزر والتكميلية فيما بين الجهات المانحة من أجل المسائل الجغرافـية والمواضـيعية؛ (iii) التحقق من إجراءات الرصد والتقييم مع إيلاء اهتمام خاص لتقييم الأثر؛ (iv) تنسيق الإدارة المالـية والرقابة الداخلية وإجراءات الإبلاغ عن المشروعات المختلفة التي ينفذها صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية.

زاي – المبررات الاقتصادية

34 - إن الجمـع بيـن المـنظمات القاعديـة وبـناء قدرات المجتمعات المحلية معا لتعزيز شبكة مؤسسات تمويل المشـروعات الصـغيرة فـي المناطق الريفية ومساندة المبادرات الإنتاجية للمجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة وأنشطة التسويق ستخلق بيئة ديناميكية للأنشطة الإنتاجية الراكدة حاليا بسبب التكاليف المرتفعة للعمليات التجارية نظرا لصـعوبة الوصـول إلـى الأسـواق والخدمات المالية والتكنولوجيا والمعلومات. إن ظهور الإدارة الذاتية – والإدارة الجـيدة – ستسـمح للمـنظمات القاعدية الريفية التي تتناول الأنشطة الاقتصادية وتعزيز المشروعات الصغيرة وتنفيذ الخدمات المالية القريبة والبنية الأساسية الإنتاجية التي تقوم على إدارتها المجتمعات المحلية (نقاط توزيع المياه وشبكات الـري ومصـاطب الـتلال ومـا إلى ذلك) بتراكم وإعادة توزيع الدخل على مستوى القرية وتوفر أسس لبداية التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية المستهدفة.

35 - سـتكون الفوائـد الاقتصادية للبرنامج وآثاره كما يلي: (i) خفض تكاليف المعاملات التجارية (ولاسيما نتيجة لتيسـير الحصـول علـى الخدمـات المالـية والمعلومـات الـتجارية)؛(ii) زيـادة القطـاع الزراعـي وتـنوعه؛ (iii) تحسـين الحالة الغذائية والأمن الغذائي للأسر؛ (iv) زيادة القدرات الإستثمار لدى القرويين من خلال قيمة مضافة أكـبر يحـتفظ بهـا على المستوى المحلي؛ (v) الحصول على معلومات أفضل وتدريب وتكنولوجيا متكيفة، ولاسيما للمجموعـات الأفقـر؛ (vi) تعزيز قدرة المنتجين على التفاوض؛ (vii) وضع أفضل للنساء وزيادة في مشاركتهن في التنمـية المحلـية وإدارة المنظمات القاعدية؛ (viii) خفض تدهور قاعدة الموارد الطبيعية؛ (ix) زيادة مستويات القراءة والكتابة والصحة وتعزيز استيعاب الابتكارات التقنية وتوفير أيام العمل.

36 - طـوال السـنوات العشر لعمر البرنامج، يمكن أن يؤثر على أكثر من 100 قسم من أفقر الكوميونات وحوالي 600 مجـتمع محلـي، مع مجموع عدد سكان يقدر بحوالي 000 500 نسمة. وسيحصل حوالي 800 1 ممثل محلي على

تدريب في مجال النهج القائمة على نهج المشاركة وفي إدارة التنمية المحلية وسيتلقى كل مجتمع محلي مستهدف تدريبا علـــى الصحة الأساسية وموضوعات التغذية وسيتوفر ميسّر داخلي ومعلم للقراءة والكتابة لكل مجتمع محلي كل منهما قـــادر علـــى الاضطلاع ببناء القدرات والترويج للأنشطة على نحو مستقل. وسيصبح هناك 000 50 شخص إضافيين قادرين على الكتابة والقراءة والحساب. وسيصبح هناك 600 منظمة قاعدية تم تدعيمها من خلال تدريب مباشر لحوالي 2000 عضـــو، وتـــتعلق بطـــريقة مباشـــرة بحوالـــي 000 20 عضو على الأقل. وسيجري إنشاء 100 مؤسسة لتمويل مشـــروعات صـــغيرة جديـــدة ودعم 50 مؤسسة حالية تتضمن 000 40 عضوا على الأقل (منها 30% على الأقل من النســـاء)؛ وســـيتاح للجمـــيع مدخـــرات وائتمانات صغيرة وقصيرة الأجل للاحتياجات العاجلة و/أو للفرص التجارية؛ وســـيتمكن حوالـــي الثلث من الحصول على ائتمانات إنتاجية قصيرة الأجل؛ وستمنح عُشر الائتمانات متوسطة الأجل مباشرة من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة و/أو المؤسسات المصرفية. وسيجري تمويل المؤسسات القطرية المســـاندة لتنمـــية مؤسســـات تمويل المشروعات الصغيرة من قبل هذه المؤسسات نفسها؛ وستنشأ منظمات تمثيلية من المستوى الثاني (اتحادات وشبكات لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة وما إلى ذلك) بطريقة الاستدامة الذاتية.

37 - ونظرا لأن هذا برنامج هو بمثابة آلية إقراض مرنة سيعتمد نهجا يكون الدافع إليه الطلبات، فمن غير الممكن التنـــبؤ بدقة النطاق والكميات والتكاليف وفوائد أنشطة برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية. ومن ثم فليس واقعيا القيام بتحليل اقتصادي أو التنبؤ بمجموع الإنتاج وزيادات الدخول عقب تدخل البرنامج.

حاء – المخاطر

38 - تشـــمل المخاطـــر الرئيسية: (i) الصعوبات في تنفيذ نهج مشاركة كاملة – يتميز بعملية برمجة من أسفل إلى أعلـــى مسؤولية المستفيدين – ويتطلب وقتا وخبرة. وهذا لا يتمشى دائما مع الضغط من أجل سرعة الصرف والحاجة إلى بيان نتائج ملموسة وسريعة. وسيقوم المنفذون والمستشارون الذين يدعمون لصياغة خطط تنمية المجتمعات المحلية بدور مهم في مساعدة صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية على إيجاد توازن صحيح بين المتطلبات المختلفة هذه. ويدعـــو أي قائم على نهج المشاركة أيضا إلى مرونة أكبر في البرمجة السنوية وتخصيص الميزانية؛ (ii) وقد تصاغ تقيـــيمات تشخيصـــية عديـــدة لخطط تنمية المجتمعات المحلية في نفس الكوميون أو المجتمع المحلي، مما يعكس تعدد المشـــروعات التـــي توضع متبعة قائم على نهج المشاركة ملحوظ على نحو ما. إن التنسيق بين المشروعات المختلفة والجهـــات المانحـــة هـــي مسالة حرجة ويتعين ضمانها من خلال منتديات على مستوى المقاطعات والكوميونات يمكن إنشـــاؤها مـــن خـــلال برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية؛ (iii) إمكانية الافتقار إلى موردين للخدمات ومنفذين شركاء مؤهلين لتنفيذ أنشطة برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية: سيجرى التأكيد على اختيار هؤلاء الشركاء من خلال عمليات تنافسية تقوم على الفحص قبل التأهيل وكذلك المتابعة عن كثب لأنشطتهم اليومية في الميدان من قبل صندوق المساعدة الاقتصـــادية والاجتماعـــية، ويـــرجع ذلـــك إلى وجود نظام قوي للرصد والتقييم إنشاء فروع لصندوق المساعدة في المقاطعات والأقاليم؛ (iv) إن إمكانية الاختلاف بين السلطات المحلية والمنظمات القاعدية والمجتمعات المحلية يمكن أن تؤخر الحصول على توافق الآراء عند وضع خطط تنمية المجتمعات المحلية ووضع أولويات المشروعات الصغيرة أو تـــؤدى فـــي النهاية إلى حصول مجموعات أفضل حالا على فوائد البرنامج؛ (v) عدم كفاية الاضطلاع بالاستثمارات

والحفاظ عليها من قبل القائمين عليها إذا لم تكن المجتمعات المحلية مشتركة في صياغة خطط تنمية المجتمعات المحلية/المشروعات الصغيرة.

طاء – الأثر البيئي

39 - وبما أن استثمارات البرنامج تتعلق بأنشطة مختلفة، من الصعب تقييم أثره البيئي مسبقا. وبناء على ذلك، ستخضع جميع المشروعات الصغيرة إلى فحص مبسط للأثر البيئي مع أخذ التكاليف المنخفضة للوحدة وبُعدها لغالبية المشروعات الصغيرة المتصورة في عين الاعتبار. وعلى أي حالة، فإن الأثر البيئي الإيجابي سيشكل معيارا لأهلية التمويل. وطبقا لاستعراض أكثر الميادين المحتملة للتدخل، ينبغي أن يكون لمعظم أنشطة برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية آثار إيجابية على البيئة: (i) ستساهم المشروعات الصغيرة المتعلقة بإدارة الأرض وصيانة التربة والمياه في الحد من التصحر؛ (ii) ستوفر مساندة التسويق الزراعي قيمة أفضل من الإنتاج الحالي والإضافي ، ومن ثم يقلل الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية؛ (iii) يتعلق تحسين الري بصورة عامة بالأرض التي يجرى زراعتها؛ (iv) سيتحقق تعزيز الإنتاجية أساسا من خلال استعادة خصوبة التربة (استخدام الأسمدة الطبيعية والأسمدة العضوية والممارسات الزراعية غير الضارة بالبيئة) بدلا من الاستخدام المحصور في الأسمدة الكيميائية (غالية الثمن والتي تشكل خطرا على قطاع الزراعة الصغيرة على أي حال)؛ (v) ويجرى تشجيع الإنتاج البيولوجي لتكامل الزراعة والثروة الحيوانية؛ (vi) أما الأعمال المدنية (المجارير والطرق الصغيرة) التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على أساس إزالة الغابات وتآكل التربة سيجري حصرها وستكون على نطاق صغير؛ (vii) أما عمليات تنمية البنية الأساسية التي قد تولد مياه نفايات (في أماكن الأسواق وما إلى ذلك) فسيجرى إدراج مرافق صحية. ولهذا فقد تم تصنيف البرنامج على أنه من الفئة باء.

ياء – السمات الابتكارية

40 - اعتمد البرنامج عددا من السمات الابتكارية: (i) منهج قائم على المشاركة الحقيقية والدافع له الطلبات مع تنفيذ يعتمد على أولويات المستفيدين بدلا من أهداف مادية وأماكن محددة سلفا. وسيجرى ضمان المشاركة خلال جميع مراحل البرنامج من تحليل القيود والقدرات وصياغة خطط تنمية المجتمعات المحلية/المشروعات الصغيرة إلى تنفيذ خطط تنمية المجتمعات المحلية/المشروعات الصغيرة ومتابعتها وتقييمها؛ (ii) إقامة آلية وقطرية مالية (للمبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية) مع وضع قانوني واضح واستقلال مالي وإداري والقدرة على تكرار الحوار مع الحكومة والتآزر والشراكة مع الجهات المانحة الأخرى؛ (iii) آلية إقراض مرنة ذات مدة طويلة تسمح بالتوسع التدريجي للأنشطة على أساس متين، بعد مرحلة مبدئية مخصصة لاختبار وتنقيح الآليات من أجل المشاركة الفعالة؛ (iv) عنصر قوي لبناء القدرات (بما في ذلك محو الأمية الوظيفي) يحدد جدول أعماله مع المتلقين؛ (v) توقيع عقود منتظمة ثلاثية (مع البرنامج والمستفيدين ومقدمي الخدمات) لتنفيذ المشروعات الصغيرة؛ (vi) تشجيع إنشاء مؤسسات تمويل مشروعات صغيرة قريبة في المناطق الريفية يقوم القرويون بإنشائها وإدارتها وتكون مفتوحة للأكثر فقرا؛ (vii) دعم الحوار فيما بين الجهات الفاعلة (المجتمع المدني والمنظمات القاعدية والممثلون المختارون محليا) فيما يتعلق بالأعمال الملموسة ومن خلال تنظيم منتديات الحوار على مستوى المقاطعات والكوميونات.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

41 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية هايتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

42 - وجمهورية هايتي مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

43 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

44 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقـدم الصـندوق إلى جمهورية هايتي قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـا سبعة عشر مليونا وأربعمائـة ألـف (17 400 000) وحـدة حقـوق سـحب خاصـة، على أن يستحق في موعد غايته 15 ديسمبر/كانون الأول 2041، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضـع لأيـة شـروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 12 أبريل/نيسان 2002)

1 - تضع حكومة جمهورية هايتي (الحكومة) حصيلة القرض تحت تصرف صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية (الوكالة الرائدة للبرنامج) طبقا لأحكام برنامج العمل والميزانية السنوي والإجراءات الوطنية المعتادة بشأن المساعدة الإنمائية.

2 - ومن أجل تمويل عمليات البرنامج، ستفتح الوكالة الرائدة للبرنامج حسابا جاريا (حساب البرنامج) بالغورد الهاييتي في أي مصرف تجاري في بورتو برنس، أو في أي مؤسسة مصرفية أخرى يرتضيها الصندوق. وسيكون منسق البرنامج مسؤولا عن إدارة هذا الحساب. وسيكون من سلطة المدير المالي والإداري والمدير العام لصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية السحب من حساب البرنامج، بشرط توقيعهما معا. وستتولى الحكومة تعويض حساب البرنامج كل ستة أشهر بإيداع مبلغ مقابل مقدما، كما ينص على ذلك في برنامج العمل والميزانية السنوي عن السنة البرنامجية ذات الصلة.

3 - وإلى جانب حصيلة القرض، ستقوم الحكومة – بحسب الحاجة – بتزويد الأطراف ذات الصلة بجميع المبالغ والتسهيلات والخدمات وغير ذلك من الموارد اللازمة لتنفيذ البرنامج. وستودع الحكومة وديعة مبدئية من الأموال النظيرة في حساب البرنامج بالغورد الهاييتي تعادل 000 100 دولار أمريكي، لتغطية نفقات السنة الأولى من تنفيذ البرنامج، كما ستعوض حساب البرنامج مقدما كل ستة أشهر بإيداع الأموال النظيرة المنصوص عليها في برنامج العمل والميزانية السنوي عن السنة البرنامجية ذات الصلة. كما ستسدد الحكومة – طبقا للإجراءات الوطنية المتبعة في المساعدات الإنمائية – جميع الضرائب والرسوم، والرسوم الجمركية على السلع والخدمات المقدمة بمقتضى هذا البرنامج. وسوف يسجل البرنامج في ميزانية الاستثمارات العامة المجمعة.

4 - تقوم الوكالة الرائدة للبرنامج بتحويل الأموال والموارد الأخرى إلى الأطراف المسؤولة عن البرنامج، طبقا لما هو منصوص عليه في برنامج العمل والميزانية السنوي بغرض تنفيذ العنصر المتعلق بمساندة المؤسسات المالية في المناطق الريفية. وسيتم إبرام اتفاقية فرعية بين البرنامج والمؤسسات المالية والجمعيات المشكلة بصورة قانونية طبقا للتشريعات الوطنية المطبقة، بحسب الأحكام والاتفاقية النموذجية الواردة في دليل عمليات البرنامج الذي أقره الصندوق.

5 - سيقوم البرنامج على آلية إقراض مرنة تستجيب إلى طلبات المستفيدين ومنظماتهم الأهلية. وسيستمر البرنامج لمدة عشر سنوات، مقسمة إلى ثلاث مراحل: (i) المرحلة الأولى، ومدتها ثلاث سنوات لتجربة الاستراتيجية العامة لتنفيذ البرنامج، وكذلك منهجية وضع خطط لتنمية المجتمعات المحلية وتنفيذ مشروعات صغيرة؛ (ii) المرحلة الثانية، ومدتها أربع سنوات ويتم خلالها التوسع في أنشطة البرنامج؛ (iii) المرحلة الثالثة، ومدتها ثلاث سنوات لتعزيز البرنامج والانسحاب منه.

6 – تـتعهد الحكومة بإجراء (أو اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء) استعراضين في نهاية المرحلة، أولهما في نهاية السنة الثالثة من تنفيذ البرنامج، والثاني عند نهاية السنة السابعة من التنفيذ.

7 – تـتخذ الحكومـة الإجراءات اللازمة لضمان قيام الوكالة الرائدة للبرنامج بتحمل مسؤوليات الرصد الداخلي. والهـدف مـن هذه المهمة – التي ستكون ذات طبيعة دائمة ومستمرة – هو رصد تنفيذ أنشطة البرنامج. وسوف يقدم المستفيدون (المجتمعات المحلية، والمنظمات الأهلية، ومؤسسات تمويل القروض الصغيرة) والعمال المشاركون/مقدمو الخدمات المسؤولون عن تدريبهم – تقارير منتظمة عن أنشطتهم إلى الفروع الإقليمية ووحدة المبادرات الاقتصادية من خلال تقارير عن سير العمل، ينص على أهم عناصرها في العقود التي ستبرم بين هؤلاء العاملين والبرنامج. وستتكفل وحـدة المـبادرات الاقتصـادية بتوفـير الأدوات المنهجية وبطاقات الرصد، بدعم من الإدارات الأخرى في صندوق المسـاعدة الاقتصادية والاجتماعية. وستستوفي بطاقات الرصد شهريا، بينما ترفع تقارير سير العمل كل ثلاثة أشهر. ولا شـك أن رصد إدارة البرنامج يتطلب اتصالات وثيقة، وهو مـا سيحدث مـن خلال: (i) الاجتماعات الأسبوعية بين موظفي وحـدة المبادرات الاقتصادية وصندوق المساعـدة الاقتصادية والاجتماعية مـن العاملين في البرنامـج؛ (ii) الاجـتماعات الشـهرية التـي يحضرها رؤساء الفروع الإقليمية والمشاهدون الأساسيون. وسيطلب إلى موظف البرنامج المسؤول عن الرصد والتقييم أن يقدم تقارير شهرية، وتقارير ربع سنوية، وتقارير سنوية بالتعاون الوثيق مع منسـق البرنامج، وذلك لتكون هذه التقارير أساسا للتقارير السنوية عن أنشطة البرنامج. وسيعمل هذا الموظف الأخير داخل إدارة الرصد والتقييم في صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. وستقوم عملية الرصد والتقييم للبرنامج على أساس ما يجري من عمليات رصد داخلي، بالإضافة إلى عمليات التقييم الدورية الداخلية والخارجية.

8 – يقـوم موظفـو صـندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية (من الفروع والإدارات) بإجراء عمليات التقييم الداخلـية بالطرق التشاركية، أما عمليات التقييم الخارجي فسيتم التعاقد عليها مع خبراء استشاريين وشركات استشارية وطنـية مؤهلـة. وسـتجري عمليات التقييم هذه بصورة دورية، في شكل دراسات عادية أو مسوحات مواضيعية، أو حلقـات عمـل سنوية تشاركية للرصد والتقييم. وسوف تطرح عمليات التقييم الداخلي والخارجي لاستعراضها بمعرفة لجان تقنية متخصصة، والجهات المانحة، والمؤسسة المتعاونة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

9 – تتعهد الحكومة بأن تدفع بصورة مباشرة إلى الموردين المعنيين جميع الضرائب والرسوم، والرسوم الجمركية على السلع المستوردة، وعلى السلع والخدمات التي يشتريها البرنامج، وعلى الأشغال المدنية الممولة من القرض.

10 – إذا عجزت الحكومة عن تقديم تقارير المراجعة في حينها، وإذا رأى الصندوق – بالتشاور مع الحكومة – أن الـتقارير لن تكون جاهزة خلال فترة معقولة من الوقت – فعلى الصندوق، أو المؤسسة المتعاونة التي تعمل نيابة عن الصـندوق، أن يختار مراجعين مستقلين لمراجعة حسابات البرنامج. ولهذا الغرض، فإن الحكومة والأطراف المسؤولة عن البرنامج ستضع على الفور تحت تصرف المراجعين جميع الوثائق المالية وغير المالية التي يطلبونها، وأن تمنحهم جمـيع الحقـوق والامتـيازات باعتـبارهم ممثلين عن الصندوق، كما ستتعاون تعاونا تاما مع مثل هؤلاء المراجعين. وبمجـرد الانـتهاء مـن تقرير المراجعة، سيعرضه الصندوق على الحكومة، التي ستخول الصندوق الحق في خصم تكاليف المراجعة من حساب القرض.

11 - وكجزء من اتباع أساليب بيئية سليمة، ستتبع الحكومة أساليب ملائمة لمكافحة الآفات في هذا البرنامج. ولهذا الغرض، ستتكفل الحكومة بأن تكون المبيدات التي تشترى لهذا البرنامج لا تحتوي على أي مبيدات من تلك التي تحظرها مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستعمالها التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي تعدل من حين إلى أخر، أو أن تكون مدرجة في الجدول 1 (المبيدات الخطيرة للغاية) والجدول 2 (المبيدات الخطيرة) وهي الجداول التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في توصياتها بتصنيف المبيدات بحسب الخطورة والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996-1997، والتي تعدل من حين إلى أخر.

12 - تتعهد الحكومة بإبلاغ الصندوق كتابة دون تأخير عن أي تغييرات مقترحة في مهمة وتشكيل ووظائف وعمليات صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية، إذ أنه من المفهوم أن مثل هذه التغييرات قد تؤدي إلى تعديل وثائق القرض أو إلغائه.

13 - تضمن الحكومة قيام الوكالة الرائدة للبرنامج بالتأمين على جميع العاملين في البرنامج ضد المرض والحوادث، طبقا للتشريعات الوطنية المطبقة.

14 - تضمن الحكومة تعهد الوكالة الرائدة للبرنامج بالنظر بعين العطف إلى المرشحات من النساء لوظائف البرنامج.

15 - ستكون العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء، ومشاركة النساء في القرارات الخاصة بالمسائل ذات الصلة بالأنشطة الإنمائية والتمويل الريفي مضمونة في جميع مراحل إدارة البرنامج واتخاذ القرارات ذات الصلة. وتلافيا لأي استبعاد للنساء، سوف توضع معايير مناسبة تضمن مشاركة النساء في تحديد الأولويات بالنسبة للمشروعات الصغيرة على المستوى المحلي، وأن تتاح لهن فرص كاملة للحصول على قروض البرنامج. وسيتكفل كل طرف من أطراف البرنامج بمشاركة النساء في جميع أنشطة البرنامج، وأن يحصلن على فوائد مناسبة منه.

16 - تقوم الحكومة - عن طريق الوكالة الرائدة للبرنامج - بإعداد دليل لعمليات البرنامج يحتوي على طرائق لتنفيذه، وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

(أ) إجراءات ومراحل تنفيذ النهج التشاركي وتنمية المجتمع المحلي من أجل إعداد خطة لتنمية المجتمع المحلي وتحديد أولويات المشروعات الصغيرة بواسطة المجتمعات القروية والمنظمات الأهلية؛

(ب) تنفيذ تمويل المشروعات الصغيرة وطرائقه بما في ذلك على وجه الخصوص، معايير الاستحقاق، وإجراءات الصرف، واتفاقية نموذجية ثلاثية للتوقيع عليها بمعرفة المجتمعات المحلية، والمنظمات الأهلية المستفيدة، والبرنامج؛

(جـ) إعداد دليل إجراءات وإرشادات التدريب لإقامة تمويل مؤسسات القروض الصغيرة الجديدة، بما في ذلك بشكل خاص اتفاقية فرعية نموذجية بين مؤسسات تمويل القروض الصغيرة والبرنامج.

17 - وقبل تنفيذ دليل عمليات البرنامج، سيرفع إلى الصندوق للتعقيب عليه وإقراره. وبمجرد الموافقة على الدليل، سيصبح أساسا لتنفيذ البرنامج. ولهذا الغرض، تتعهد الحكومة بالالتزام بالشروط الواردة في كتيب عمليات البرنامج، وأن تتكفل بالتزام الجهات المختلفة المشاركة في تنفيذ البرنامج بهذه الشروط.

18 - تتكفل الحكومة بأن تقوم الوكالة الرائدة للبرنامج بما يلي: (i) ضمان الاتساق والتكامل بين دليلها للإدارة والمحاسبة والشؤون المالية، وبين دليل عمليات البرنامج؛ (ii) مراجعة الدليل السابق للإدارة والمحاسبة والشؤون المالية لكي يعكس السمات المميزة للبرنامج؛ (iii) وضع نظام للرصد الداخلي وتقييم البرنامج داخليا وخارجيا.

19 - أي تعيين أو نقل للموظفين (المنسق، وموظفي دعم البرنامج، وموظفي الرصد والتقييم في الميدان) يخضع للموافقة المسبقة من جانب الصندوق. وطبقا للإجراءات الحالية في صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية، فسوف يعين الموظفون طبقا لإجراءات تنافسية بعد الإعلان عن الوظائف الخالية في الصحف الوطنية. وستكون جميع العقود بحد أقصى سنة أو سنتين، قابلة للتجديد إذا كان الأداء مرضيا. وسيكون تعيين الموظفين المعاونين وإدارتهم بنفس الترتيبات المتبعة في صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. وفي حالة اختيار موظفين حكوميين للعمل في برنامج، فلا بد من ضمان أخذهم لإجازة من عملهم الأصلي لتغطية فترة عملهم مع البرنامج.

20 - والشروط التالية تعتبر شروطا مسبقة لصرف حصيلة القرض:

(أ) لا يجوز السحب فيما يتعلق بأي فئة من فئات الصرف قبل الانتهاء من وضع دليل عملية البرنامج.

(ب) لا يجوز السحب فيما يتعلق بالفئة 11 من فئات الصرف قبل الوفاء بشروط الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، بطريقة يرتضيها الصندوق.

(جـ) لا يجوز السحب فيما يتعلق بالفئة 12 من فئات الصرف قبل الوفاء بشروط الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة، بطريقة يرتضيها الصندوق.

21 - والشروط التالية تعتبر شروطا مسبقة لنفاذ اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون وحدة المبادرات الاقتصادية قد شكلت وتم اختيار منسق البرنامج، بما يرضي الصندوق، طبقا لأحكام اتفاقية القرض.

(ب) أن يكون قد تم فتح حساب للبرنامج.

(جـ) أن يكون قد تم إيداع الأموال النظيرة للسنة الأولى من عمليات البرنامج في الحساب الخاص بالبرنامج.

(د) أن تكون مراجعة الدليل الإداري والمحاسبي والمالي للوكالة الرائدة للبرنامج بطريقة يرتضيها الصندوق.

(هـ) أن تكون الحكومة قد قدمت إلى الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن سلطة قانونية مختصة في جمهورية هايتي، على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

22 - يحتفظ الصندوق لنفسه بالحق في تعطيل سلطة الحكومة بطلب السحب من حساب القرض كليا أو جزئيا، وعلى الأخص في حالة ما إذا:

(أ) لم يتخذ إجراء بشأن التوصيات الناجمة عن استعراضات نهايات المراحل المقررة في اتفاقية القرض، في حدود المواعيد المقررة لذلك، أو بالطريقة التي يرتضيها الصندوق.

(ب) كانت خطة العمل المقررة في اتفاقية القرض:

(i) لم تعتمد من الصندوق؛
(ii) لم تتم صياغتها وتقديمها إلى الصندوق لاعتمادها في حدود الموعد المقرر لذلك؛
(iii) لم تنفذ بطريقة يرتضيها الصندوق؛
(iv) لم تنفذ في حدود الموعد المقرر.

(جـ) تم تعطيل أو إلغاء دليل العمليات أو أي مادة من مواده، كليا أو جزئيا، أو تم التنازل عنه أو تعديله دون موافقة مسبقة من الصندوق، إذ أن الصندوق سيعتبر أن مثل هذه الأمور ألحقت ضررا بالغا – أو ستلحق ضررا بالغا – بتنفيذ البرنامج.